تحليل ظاهرة البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980–2019

دراسة قياسية

Analysis of Unemployment and its Relationship to Economic Growth in the Algerian Economy for the Period 1980 -2019: a Econometric Study

د. براجي صباح*

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة،

جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

sabah.bradji@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/04/26 تاريخ النشر: 2021/08/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على مدى الفترة 1980 – 2019 ودراسة إذا ما كانت علاقة "أوكن" تنطبق على الاقتصاد الجزائري . التي تنص على وجود علاقة عكسية (سلبية) بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي، والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدله المحتمل. وقد توصلت الدراسة بعد تطبيق اختبار منهجية التكامل المشترك واختبار السببية ل Granger في المدى القصير وكذلك اختبار Toda- Yamamoto في المدى الطويل إلى عدم وجود علاقة توازنية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائري على المدى الطويل والقصير. وبالتالي عدم تحقق قانون Okun. يفسر ذلك بطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي غير المنتج، عدم التجانس بين محركات عرض العمل والطلب عليه... وبالتالي فالبطالة هيكلية، وليست دورية تستدعي سياسات تدعم تنويع الاقتصادي بما يحقق العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: بطالة، اختبار التكامل المشترك (منهج الحدود)، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، قانون أوكن.

Abstract :

The objective of this paper is to examine whether an Okun relationship between output and unemployment is present in the Algerian economy. which states that the negative relationship between movements of unemployment rate and real GDP can be determined.The results of a study concluded that after the application of the bounds testing approach of co integration , and causal test in the concept of Granger in the short run and Toda- Yamamoto about the long run, there is not a a balance relationship between unemployment and growth in Algeria. So Okun's law has not achieved. This is explained by the nature of the non-productive rentier Algerian economy, the gap between the drivers of labor supply and demand ... ,therefore the unemployment is structural and not cyclical, that calls a economic policies which support economic diversification in order to achieve the negative relationship between economic growth and unemployment in the long run.

Key Words: Unemployment, Bounds testing approach, Economic growth, Algerian economic, Okun's law.

JEL Classification: J64, E24, O47.

* براجي صباح (*sabah.bradji@univ-tebessa.dz*)

المقدمة:

تطرح قضية البطالة، وإن اختلف حجمها وأسباب تفشيها ومحركات التحكم فيها ضمن مختلف الاقتصاديات، ذلك أنها تعتبر مشكلة عالمية يتحكم في منحى تطورها العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية وهو ما يجعلها ظاهرة معقدة لابد من التحكم فيها نظرا لأنها ترمي بظلالها على أهداف التنمية البشرية وترتبط بقضايا حساسة مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني وارتباطها بقضايا التطرف والإجرام ...وتؤثر بصورة متبادلة على مسار الدول نحو إرساء التنمية المستدامة.

وتتضمن المنطقة العربية أعلى معدلات البطالة على مستوى الأقاليم الجغرافية المختلفة بحسب تقرير صادر عن صندوق النقد تحت عنوان " بطالة الشباب في الدول العربية" حيث تقدر نسبة البطالة بنحو 11,3 %، كما أن هذه البطالة ليست نتيجة انكماش اقتصادي مؤقت، بل ظاهرة طويلة الأمد وهيكلية تزادا سوءا، ولأن الجزائر ليست استثناءا، فإن هذه الورقة البحثية تعمل على تحليل ظاهرة البطالة، ومدى قدرة معدلات النمو المحققة والمستهدفة في سياق النموذج التنموي القائم على استيعابها.

عليه تطرح الإشكالية التالية: ما علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر على مدى الفترة 1980 -2019؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سوف يتم اعتماد الفرضية التالية: توجد علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر على مدى الفترة 1980 -2019 بما ينطبق على نص قانون 'أوكن'

منهجية وأدوات البحث: ضمن هذا الدارسة التي تهدف إلى البحث في ظاهرة البطالة في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي على مدى 40 سنة انطلاقا من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، حيث تم الاعتماد على سلاسل زمنية سنوية والإحصائيات المتوفرة ضمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمكتب الدولي للعمل، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي وكذلك المنهج التحليلي لتوصيف متغيري البطالة والنمو الاقتصادية وإقرار العلاقة بينهما تبعا لما تتضمنه النظرية الاقتصادية الكلية، كما تم الاعتماد على جملة من الأدوات القياسية لاختبار هذه العلاقة (اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود،و اختبار السببية لغرانجر واختبار.

I. التوصيف النظري لمتغيرات الدراسة:

1. البطالة ضمن أدبيات الاقتصاد:

1.1. مضمون البطالة وأهم الأسباب المؤدية إليها:

البطالة تمس أي مورد من الموارد غير مستغل استغلالا كاملا، إلا أن الاستخدام الشائع لها ارتبط بالعنصر البشري (مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيدة، 2004، ص- ص: 241-242). وبحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO فإن العاطل عن العمل هو: كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، وبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. (نزيه عبد المقصود، محمد مبروك،2014، ص:36) وهذا ما أكده المكتب الدولي للعمل BIT حيث اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث

شروط وهي : عدم وجود عمل، أن يكون الشخص متاح للعمل، أي قادر ومستعد للعمل إذا أتيحت الفرصة، وأن يكون الشخص بصدد البحث عن العمل (Muller. J et autres, 2004,P :71).

أما أنواع البطالة فيمكن أن يتم معالجتها من خلال (سامر عبد الهادي، وآخرون، 2013،ص 190 – 193):

- البطالة الهيكلية: تنتج عن زيادة اليد العاملة غير المدربة وغير الماهرة والتي تعطلت بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد عن طيعة ونوع العمالة المتوفرة، كما تنشأ البطالة الهيكلية عندما تكون مخرجات التعليم غير ملائمة للوظائف المطلوبة في الاقتصاد، وهو النوع السائد في الدول العربية وخاصة الجزائر ؛
- البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تنشأ نتيجة الانتقال من عمل إلى أخر، أو من منطقة إلى أخرى أو من قطاع اقتصادي إلى آخر...، بحثا عن أجر أعلى أو مستوى معيشي أفضل وتتميز هذه البطالة بأنها مؤقتة، والاحتكاك في سوق العمل يسمح بإيجاد وظائف أفضل؛
- البطالة الدورية: يكون هذا النوع من البطالة مصاحب لحركة الاقتصاد القومي، أي أن البطالة تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورة الاقتصادية؛
- البطالة الموسمية: تنشأ هذه البطالة ضمن مواسم معينة، حيث يكون النشاط الاقتصادي مرتبط بهذا الموسم، ويمكن تفاديها بتدريب العمال على مهن جديدة تتناسب مع المواسم الأخرى؛
- البطالة المقنعة: من أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهوره في إحصاءات البطالة، ويعد أكثر انتشارا في الدول ذات الحجم السكاني الكبير.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أنواع أخرى من البطالة، كالبطالة الاختيارية، والتي تحدث عند عدم رغبة الأشخاص في العمل رغم توفره، والبطالة المستوردة التي تنشأ نتيجة زيادة العمالة الوافدة، والبطالة السلوكية والتي تنشأ عند عدم رغبة الأفراد في العمل خوفا من نظرة المجتمع.

1 .2. تحليل مشكلة البطالة في الاقتصاديات الريعية (الجزائر):

من الضروري الوقوف على نقاط الخصوصية لظاهرة البطالة في كل بلد، وذلك لأنها تحاكي بصورة مباشرة الحلول المتخذة للحد منها، ويمكن فيما يلي عرض أهم خصائص مشكلة البطالة في الدول النامية بصورة عامة ومن ثم التطرق إليها في الدول الريعية، وذلك باعتبار الجزائر أحد الاقتصاديات الريعية، وهي البلد محل الدراسة،من خلال ما يلي (محمود عبد الرزاق، 2010، ص- ص: 192 -193):

- تتخطى مشكلة البطالة في الدول النامية كونها نقصا في فرص العمل المتاحة بالاقتصاد، أو التوظيف دون المستوى المطلوب، ومستوى الإنتاجية الضعيف للعنصر البشري؛ حيث عادة ما تكون ظاهرة البطالة في الدول النامية ناتجة عن مسببات أكثر تعقيدا، وبالتالي فالحد منها يستلزم حزمة من السياسات التي تتجاوز الوصفة الكنزية.

- مشكلة البطالة التي عانت منها الدول النامية في عقدي الثمانينات والتسعينات تختلف في الأصل والحل عنها في عقدي الستينات والسبعينات، فالمشكلة في العقدين السابقين تجسدت في فشل نظام السوق في توفير فرص عمل إضافي في ظل النمو الصناعي السريع لتلك الحقبة، أما في الثمانينات فإن النمو السريع والمتوسع لمشكلة البطالة في الدول النامية مرده إلى قيود الطلب التي فرضت من خلال عوامل خارجية مثل: استمرار تدهور ميزان المدفوعات، مشكلة المديونية والآثار السلبية الناتجة عن الإلتزام ببرامج صندوق النقد الدولي، ضعف القدرة التنافسية لمنتجات دول العالم الثالث، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض سريع ومستمر في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة.
- ارتباط البطالة بالظروف الإنسانية، مثل الفقر، تدني مستوى المعيشة...
- كما لخص علماء الاقتصاد والاجتماع أسبابها في عدة نقاط، أهمها: انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة مما أدى إلى زيادة الطلب على التعليم – في الحقيقة أن السبب الحقيقي ليس في التكلفة المادة للتعليم ولكن في نوعية التعليم ومدى جودته خاصة في البلاد العربية وعلى رأسها الجزائر- وسياسات التوظيف، والفجوة بين عروض التكوين في التعليم والطلب في سوق العمل... (خالد محمد الزواوى 2004 ، ص: 16).

كما تقترن البطالة بسيادة جملة من الأسباب الأخرى، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي (إياد عبد الفتاح النسور، 2013، ص- ص: 312-314):

- نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية، يؤدي إلى توسع دائرة البطالة.
- التخصص في الصناعات الأولية والاستخراجية.
- تأثير الأزمات والصدمات الخارجية على برامج الاستثمار المحلية خاصة على مستوى الاقتصاديات الهشة كالاقتصاديات القائمة على صادرات المواد الأولية.
- حركة الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة والضغوط المتولدة على حجم ونوعية فرص العمل المتاحة.
- إرتفاع معدلات النمو السكاني، وتركز التوزيع السكاني في الفئات العمرية الأكثر طلبا على العمل بين 15 و35 سنة؛
- التأثير السلبي لخطط التعليم ومستوياته على سوق العمل؛
- تفشي ظاهرة الفساد؛
- توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة، مما يقلل فرص بعث مناصب عمل جديدة، فضلا عن الخلل في توزيع الاستثمارات من الناحية المكانية والقطاعية؛

1 .3. أهمية استيعاب تطور معدلات البطالة

يعتبر هدف استيعاب معدلات البطالة المرتفعة من أهم المحاور ضمن خطة إرساء التنمية المستدامة، حيث أن المجتمع الذي تسوده معدلات بطالة عالية يعاني من اختلال الأمن الاقتصادي، وذلك بسبب مجموع الآثار

السلبية التي تخلفها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية والتي نورد فيما يلي أهمها (نزيه عبد المقصود محمد مبروك 2014 ، ص- ص: 45-46):

- تدني مستويات الدخول، وبالتالي اتساع دائرة الفقر والحرمان.
- عدم استغلال الطاقات البشرية والمادية الموجودة في المجتمع.
- هدر الموارد التي يتم استثمارها في تعليم الأفراد ورعايتهم صحيا واجتماعيا.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي، وهو ما يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن.
- الآثار السلبية لحركة الهجرة الخارجية للكفاءات العلمية.
- تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل.

إن مختلف الآثار السلبية التي تولدها البطالة يستدعي البحث في حلول وإجراءات على المدى القصير والطويل لاستيعابها والتقليص منها، ويمكن فيما يلي التطرق إلى أهم الإجراءات والحلول المقترحة:

- تفعيل دور القطاع الخاص لدعم جهود القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة؛
- تحسين مناخ الاستثمار لجذب، وتوطين رؤوس الأموال؛ والنهوض بالقطاعات الإستراتيجية: كالزراعة السياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...؛
- توجيه سياسات التعليم والتدريب المهني لمحاكاة متطلبات أسواق العمل؛
- رفع معدلات التنمية البشرية، من خلال تحسين مستويات التعلية، الصحة...؛
- معالجة تشوهات سوق الإنتاج، من خلال تقليص سوء استخدام وتوزيع الموارد.

1 .4. مداخل تخفيض معدلات البطالة تبعا لتوجهات المدارس الفكرية:

يمكن استعراض أهم مداخل تخفيض معدلات البطالة، بالاستناد إلى ما جادت به المدارس الاقتصادية في هذا الشأن، من خلال ما يلي (محب خلة توفيق، 2014 ، ص- ص: 324-326) :

- زيادة الطلب من خلال الإجراءات النقدية والمالية: إن زيادة الطلب من خلال رفع مستوى الناتج القومي الإجمالي، من خلال إنعاش الاستثمار الخاص أو التوسع في الإنفاق الحكومي، أو تشجيع الصادرات...بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات النقدية التي تستهدف إنعاش الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي، مما يسهم في رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد. وعلى الرغم من أهمية السياسيتين المالية والنقدية التوسعيتين في تخفيض معدلات البطالة، إلا أنه يترتب عنها تزايد سريع في معدل التضخم، وبالتالي لابد من اللجوء إلى السياسات على المستوى الجزئي؛

-محاولة التأثير من خلال علاج البطالة الهيكلية: تعتبر أحد السياسات الجزئية التي يتم اعتمادها في حالة قصور الطلب الكلي، وذلك جراء عدم التناسق بين مهارات القوة العاملة وفرص التشغيل المتاحة، حيث يتم العلاج من خلال تسهيل تنقل اليد العاملة من المناطق الراكدة اقتصاديا إلى تلك التي يسودها الانتعاش

والتوسع، وتبني إجراءات إعادة تدريب العمل، بما يضمن تلاؤم الكفاءات والمهارات مع الوظائف التي يقدمها المجتمع، واحتياجات الطلب المستقبلي.

– سياسة الأجور: من خلال العمل على المحافظة على مستوى أجور في مواجهة الانكماش الاقتصادي وكبح ميلها إلى الارتفاع في ظروف الانتعاش الاقتصادي، وتواجه هذه السياسة مجموعة من العقبات، لعل أهمها السلوك المضاد للنقابات والتنظيمات العمالية، خاصة في ظروف الانتعاش الاقتصادي.

– سياسات مواجهة البطالة من خلال إجراءات في جانب العرض: ويكون ذلك من خلال تخفيض عدد ساعات العمل اليومية، أو عدد أيام أسبوع العمل... مستهدفة من وراء ذلك توزيع كمية معينة من العمل على عدد أكبر من العمال وبالتالي إعادة تشكيل أنماط العمل.

2. النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه" حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (عجيمة عبد العزيز وآخرون، 2007 ، ص: 73). ويعرف على أنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وعليه فإن الزيادة المحققة في نصيب الفرد من الدخل بعد تعافي الاقتصاد من الكساد، تعتبر زيادة دورية وليست زيادة مضطردة وهي لا تعبر عن حدوث نمو اقتصادي، كما يستوجب أن تكون الزيادة في الدخل أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو (مايكل ايدجمان، 1999 ، ص: 455).

بالتالي فإن حدوث النمو الاقتصادي يخضع لتحقق مجموعة من الشروط، أما الشرط الأول فيتمثل في أن يكون معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو في السكان، بما يضمن تحسن مستوى معيشة الفرد، نتيجة زيادة نصيبه من الدخل الحقيقي. أما الشرط الثاني لحدوث النمو الاقتصادي فقد تم الإشارة إليه ضمنيا في الشرط الأول، من خلال الإشارة إلى زيادة الدخل الحقيقي، حيث أن تحسن معيشة الفرد يتعلق بزيادة الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي، ولأن الدخل الحقيقي هو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار، فإن ذلك يستوجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للفرد أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست عارضة، حيث يشترط أن تكون الزيادة الحقيقية في الدخل ناتجة عن تفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية وفق نمط يضمن لها الاستمرار بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبيا، مع العمل على أن يكون النمو مستقرا عبر الزمن، أي أن يكون موجبا باسمرار أو على الأقل ثابتا. (محمود يونس، أحمد محمد احمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، 2000 ، ص: 48)

في تعريف أكثر تفصيل، أقر S.Kuznets أن النمو الاقتصادي للدولة هو:" الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع للسكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها " (ميشيل تودارو،2006 ، ص:175).

3.العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

يعتبر قانون أوكن بمثابة القاعدة الكلاسيكية التي تصف العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ضمن النماذج القليلة نسبيا التي تربط بين البطالة و نمو الناتج المحلي الإجمالي في نظريات الاقتصاد الكلي، حيث أقر أوكن بأن البطالة نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. وبالتالي فإن خفض نسبة البطالة مقترن بتحقيق الاقتصاد المستهدف معدل نمو يفوق حد أدنى أو الحد الطبيعي للنمو. وينص قانون أوكن على وجود علاقة سلبية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث حظي بانتظام تجريبي قوي، ولكن الأهم من ذلك دوره باعتباره لبنة بناء الاقتصاد الكلي. ذلك أن التقديرات التجريبية لمعامل أوكون والتي تجسد مقياس استجابة البطالة لنمو الإنتاج، حاسمة لأنها تشير إلى تكلفة البطالة من حيث الإنتاج، و هو ما أكده (Dornbusch et.al ,2001) ذلك أن الإنتاج الضائع هو التكلفة الرئيسية للبطالة، وإذا كانت الخسارة عالية جدًا فقد يؤدي ذلك إلى الركود. كما دعمت دراسة تجريبية قام بها واتس وميتشل (1991) قانون أوكن. وفقًا لدراستهم، فإن العلاقة طويلة الأمد بين البطالة واستخدام القدرات ليست مستقرة. عوامل مثل زيادة استخدام موارد العمل تضعف تقديرات قانون أوكن. وجد (Prachowny 1993) أن التغييرات في الإنتاج ستؤدي إلى تغييرات في كفاءة الإنتاج. وتشمل المحددات المهمة الأخرى للمخرجات مقدار الوقت المستغرق في العمل واستغلال مساحة المنشأة (Zaleha, 2007, p : 340).

ينص القانون الأصلي لأوكن على أن خفض معدل البطالة بمقدار نقطة واحدة في المائة سيزيد الإنتاج بنحو 3 في المائة. من أجل تجنب إهدار البطالة، وبالتالي يجب أن يتوسع الاقتصاد باستمرار. (Okun, 1962, p :98-103)

وعلى الرغم من أهمية قانون أوكن الذي انصب على دراسة جملة من المتغيرات للإقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1960- 1974 ابرز من خلالها العلاقة التجريبية بين تغيرات البطالة حول معدلها الطبيعي، أي تغير معدلات البطالة الفعلية حول معدلات البطالة التوازنية التي تصف تقريبا حالة التشغيل الكامل، والانحرافات في نمو الناتج حول اتجاهه (Makutubu، 2006)، إلا أنه يقدم مقياسًا جزئيًا فقط للعلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي تبعا لما تضمنته العديد من الدراسات التي عالجت قيود قانون Okun. من الأمثلة عن هذه الدراسات نجد (Altig, et al (1997) , Blinder (1997) and Lee (2000 والتي خلصت الى ان إطار عمل أوكن لا يأخذ في الاعتبار جملة من العوامل المهمة في التأثير على التغييرات في الإنتاج والبطالة، مثل: مشاركة القوى العاملة والإنتاجية ووظائف الإنتاج (Zaleha, 2007, P : 340).

II. العلاقة الإجرائية بين البطالة والنمو الاقتصادي: الإسقاط على حالة الجزائر للفترة 1980 – 2019

1. النمو الاقتصادي في الجزائر 1980 – 2019

على الرغم من الاستمرارية نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر على مدى الفترة 1980 – 2019 ، إلا أنها تتميز بالتذبذب ضمن مجال محصور بين 4 % و 2% مع وجود طفرات قليلية نحو الإرتفاع

حيث بلغ 6 % خلال سنة 1986 وانخفض إلى 1 %في سنة 2019 كما انها شهد انخفاضا حاد في سنة 2020 يحاكي ذلك المسجل في سنة 1980 (-5 %) على اثر تلقي الاقتصاد لصدمة مزدوجة تمثلت في تداعيات جائحة كوفيد -19 وانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، والانخفاض،بسبب الهيكل الاقتصادي القائم على القطاع الواحد تبعا لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: 01: "تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر 1980 – 2025"

Source : IMF: World Economic Outlook (WEO) Database, October 2020 https://knoema.com/IMFWEO2020Oct/imf-world-economic-outlook-weo-database-october-2020

لم يتجاوز متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي 3,9% خلال الفترة 2001 -2010 (FMI, April 2019,P :161)، ما عدا الفترة 2001 – 2005 حيث أن متوسط معدل النمو تطور بوتيرة سريعة، بيد أنه عاد للانخفاض وحقق تطورا بطيء على مدى الفترة 2006 – 2014، ويفسر ذلك بتبعية تطور معدلات النمو المحققة لحركة أسعار النفط في السوق العالمية، الذي بلغ أدنى مستوياته خلال سنتي 2006 و2008، حيث شهدت سنة 2006 تراجعا في الصادرات النفطية بسبب ظروف متعلقة بالصناعة النفطية في الجزائر، أما في سنة 2008 فقد شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية واقتصادية حادة أدت إلى انكماش في الطلب العالمي، مما أثر سلبا على الطلب في السوق النفطية، ويفسر تراجع معدلات النمو خلال السنوات الأخيرة بتراجع عائدات الصادرات النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعاره في السوق الدولية (تراجع نمو قطاع المحروقات بحوالي 6% في سنة 2009 و2,6 % في سنة 2010) بسبب تناقص إنتاج النفط لأسباب تقنية، والمنافسة المفروضة على الأسواق التقليدية للجزائر ، وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو المرتفع نسبيا والمحقق خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 على الرغم من تواصل موجة الانخفاض في أسعار النفط، يفسر باعتماد الجزائر على الفوائض المالية المتراكمة لتنشيط الطلب المحلي ومساندة النمو الاقتصادي بيد أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة أطول سوف يؤثر على استدامة معدلات النمو المحققة وهو ما تأكد بعد إعلان الجزائر الدخول ضمن سياسة ترشيد النفقات – في الحقيقة المصطلح الصحيح هو التقشف- عبر قانون المالية 2017 بعد الانخفاض الحاد في أسعار

النفط في الأسواق العالمية والذي شهدته سنة 2015، حيث انخفضت أسعاره في الأسواق العالمية بنسبة 49 % . وعلى الرغم من تبني الجزائر النموذج الجديد للنمو ضمن خطة الجزائر 2030 الذي يستهدف تنشيط القطاع غير النفطي برفع معدل نموه إلى 6,5 % وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج إلى 10 % (صندوق النقد الدولي، 2018) ، وفي هذا السياق فإن الخطة 2015 -2019 هدفت إلى تحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة قُدِّر بحوالي 7 % .(PNUD, 2020) .

خلال سنة 2016 بقي النمو الاقتصادي قوي نسبيا مدفوع بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات (بلغ نمو قطاع المحروقات 7,7 % في سنة 2016)،حيث بلغ 3,3 %مقارنة بحوالي 3,7 % في سنة 2015 ويفسر التراجع الطفيف في معدل النمو الاقتصادي المحقق بتراجع أداء القطاع غير النفطي لطالح القطاع النفطي(إنما يضعف أداء الاقتصاد الجزائري ويفسر ارتفاع فجوة الإنتاج وتكلفة البطالة، وعدم التخصيص الأمثل للموارد في التوسع في القطاع النفطي وما يضفيه ذلك من سمات سياسية و اقتصادي و اجتماعية و ثقافية أي باختصار سمات الاقتصاد الريعي) حيث أن النمو خارج قطاع المحروقات بلغ 2,3 % في سنة 2016 مقارنة بمعدل نمو قدر ب5 %في سنة 2015 .

كما ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر إلى 2,3 % في سنة 2018 مقابل 2 % في سنة 2017 ومرد ذلك عودة انتعاش أسعار النفط، ودخول الاقتصاد العالمي ضمن مرحلة التعافي، واعتماد الجزائر حزمة من الإجراءات المهمة، والتي تمثلت في تخفيض فاتورة الواردة، وخاصة الواردات الاستهلاكية، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي وتمويل عجز الموازنة من خلال صندوق ضبط الإيرادات...، في ظل هذه المعطيات كان من المتوقع أن تستمر وتيرة الارتفاع للنمو الاقتصادي أو على الأقل المحافظة على نسب النمو المحققة عند حدود 2,5 %خلال سنتي 2019 و2020، إلا أن معدل النمو الاقتصادي لم يتجاوز 0,7 % في سنة 2019 (FMI, 2020)وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى توقع انكماش الاقتصاد الجزائري ب5,2 % في سنة 2020 بما يجسد أزمة حقيقة لم تشهدها الجزائر منذ سنة 1980 وبالتالي العودة إلى تسجيل معدلات بطالة قياسية تحاكي تلك للمسجلة في مرحلة الثمانينات خاصة بعد الأوضاع التي يشهدها العالم بسبب جائحة كوفيد -19 وعلى الرغم من توقع تحسن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في سنة 2021 في إطار موجة الانتعاش التي من المحتمل أن يعيشها العالم (تشير معطيات الاقتصاد العالمي لسنة 2020 والدخول إلى مرحلة الموجة الثانية من جائحة كوفيد – 19 إلى أوضاع أكثر سوء من تلك المسجلة) إلا أنها سوف تعود للانتكاس إلى غاية 2025 تبعا لما يوضحه الشكل رقم : في ظل عدم استقرار أسعار النفط.

بصفة عامة إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة بالإمكانيات والموارد التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، وغير كافية لتنشيط الاقتصاد، وبعث ديناميكية إنتاجية، وخلق فرص التوظيف، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، ومن أسباب الانخفاض المزمن في النمو الاقتصادي الحقيقي عدم قدرة البلدان العربية عموما، والاقتصاد الجزائري خصوصا على الانتقال من النموذج الاقتصادي القائم على الريع والاستيراد إلى نموذج اقتصادي مستدام

يحقق مكاسب في القيمة المضافة والإنتاجية، ويلبي احتياجات السكان من فرص العمل في الأجل الطويل. (الأسكوا، 2016، ص:08)

2. البطالة:

يمكن توصيف تطور معدلات البطالة في الجزائر ضمن مرحلتين أساسيتين، حيث تميز الاتجاه العام لتطور معدلات البطالة بالارتفاع المطرد بسبب تداعيات الأزمة النفطية 1986،كما تعقدت وضعية الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسة الاقتصادية المتبناة تحت وصاية صندوق النقد الدولي والمتمحورة حول حزم برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات، حيث انتقل من 13,59 % في سنة 1985 إلى 16,14 %في سنة 1986 أما في سنة 2000، فقد بلغ مستويات قياسية وصلت إلى 29,5 %، وبعد سنة 2000 اتخذت معدلات البطالة اتجاها عاما نحو الانخفاض، بفعل التحول في طبيعة السياسات الاقتصادية المتبناة والتخلي عن تلك المصممة تحت وصاية مؤسسات بروتون وودز لصالح ، وعلى الرغم من وجود حالة من التذبذب الطفيف إلا أن انخفاض معدلا البطالة وصل إلى مستويات قياسية نسبيا مقارنه بالمعدلات المسجلة خلال فترة الثمانيات، تبعا لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم:02: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1980 – 2025

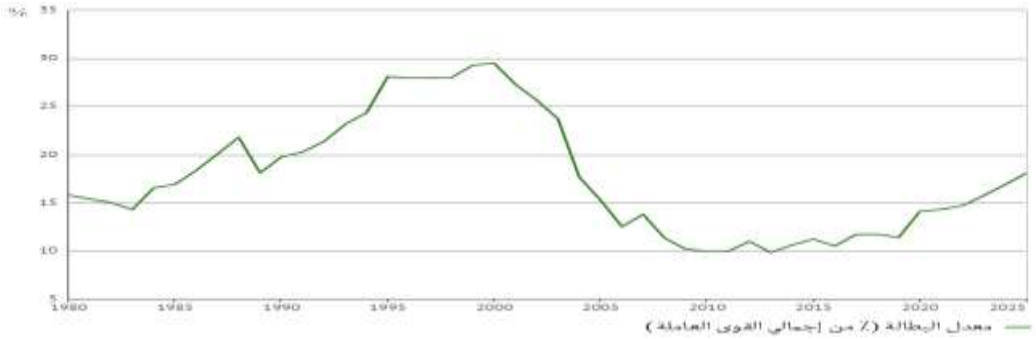

Source : IMF: World Economic Outlook (WEO) Database, October 2020 https://knoema.com/IMFWEO2020Oct/imf-world-economic-outlook-weo-database-october-2020

إن الانخفاض الهام لمعدل البطالة في لجزائر والذي انتقل من 29,5 % في سنة 2000 إلى 10 % خلال السنوات الأخيرة كان مدفوعا بتحفيز الاستثمار العام على اثر الطفرة النفطية، التي حققت الجزائر على إثرها فوائض مالية معتبرة وجهت نحو تبني سياسة اقتصادية قائمة على سياسية مالية توسعية (التوسع في الإنفاق العام) وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استدامة موجة الانخفاض في معدل البطالة، بالنظر إلى طبيعة الاستمارات المولدة للنمو القادر على استيعاب معدلات البطالة، وبعث الوظائف بسبب ضعف الاستثمار الإنتاجي الذي يغذي العلاقة السلبية بين تطور معدلات النمو وتطور معدلات البطالة، وفي ظل الهيكل الاقتصادي القائم.

على الرغم من تراجع معدلات البطالة من 11,2 % من القوى العاملة في سنة 2015 إلى 10,5 % في سنة 2016 إلا أنها عادت للارتفاع لتبلغ 11,99 % في سنة 2017 و 11,88 % في سنة 2018 .

وتقريبا عند نفس المستوى في سنة 2019 حيث قدرت بحوالي 11,70 % من إجمالي القوى العاملة (the world bank، 2020) ويتوقع أن تتخذ توجها عاما نحو الارتفاع خلال المرحلة القادمة بالنظر للوضعية غير المستقرة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري على الصعيد السياسي والأمني، وكذلك الاقتصادي، حيث يعاني من أزمة مزدوجة بسبب انهيار أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد -19، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% في سنة 2014 إلى أقل من 1 %في الربع الثالث من عام و2018. كذلك، ارتفع معدل التضخم من 5.6% في سنة 20 17 إلى 7.4 %في سنة 2018. (صندوق النقد الدولي، 2018)

III. إختبار العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر (1980 -2019):

1. اختبار مدى واقية قانون "أوكن" في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية 1980–2019:

سيتم دراسة العلاقة السببية بين معدلات النمو المحققة ومعدلات البطالة بالاعتماد على العلاقة التي طرحها Arthur Okun والذي يشير إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في ظل ثبات العوامل الأخرى، حيث أنه يمكن من خلال العلاقة التي طرحها "أوكن "بين مستوى النشاط في سوق السلع والخدمات وحركية سوق العمل، تقدير مدى استجابة البطالة لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي لصياغة السياسة الاقتصادية الملائمة، وبأخذ النموذج المقترح للعلاقة من قبل " أوكن" (نموذج الفرق) حيث كل زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% سوف تؤدي إلى تخفيض البطالة بمعدل معين والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta U_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta y_t + \varepsilon_t$$

حيث:

ΔY_t : التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن.

β_1 : معامل Okun.

ΔU_t التغير في معدل البطالة عبر الزمن.

ε : حد الخطأ العشوائي.

قبل اختبار مدى إمكانية تحقق العلاقة التي طرحها "أوكن" حول العلاقة بين النمو والبطالة في الجزائر لابد من توضح الاتجاه العام لدينامكية كل منها عبر الزمن خلال الفترة المدروسة 1980 – 2019 تبعا للشكل الموالي:

الشكل رقم:03: تطور معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي 1980–2019

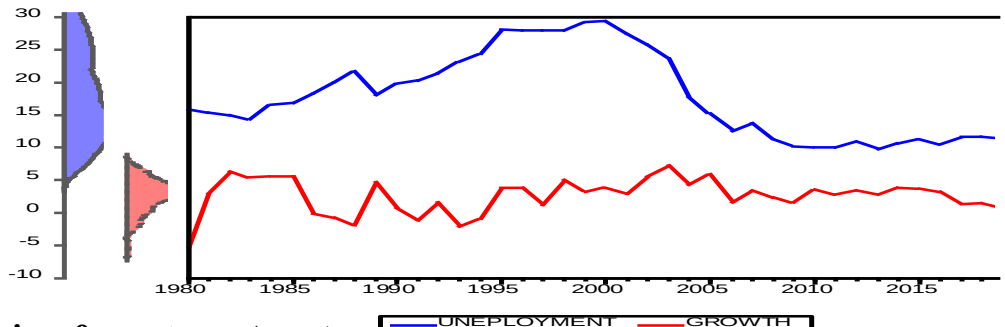

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews9

إن تتبع تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة عبر الزمن (على مدى الفترة 1991 -2010 لا يوحي بوجود علاقة ارتباطيه عكسية على النحو الذي جسده "أوكن"، نظرا لخصوصية وطبيعة البطالة في الاقتصاد الجزائري فمعدلات البطالة في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد(في نظرة تحليل عميقة فإن تبعية أداء الاقتصاد الجزائري لحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي بدورها خاصة لمتغيرات معقدة خاصة الباراميترات خارج السوق، يجعل المتغيرات الكلية وعلى رأسها النمو الاقتصادي، والبطالة تستجيب لصدمات الارتفاع والانخفاض في أثر مزاحمة سلبي على أداء السياسات المصممة على مستوى الاقتصاد الوطني) وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات الذي يمثل الوزن الأعلى ضمن بنية الاقتصاد الجزائري، حيث يتسم هذا القطاع بضعف استيعابه لليد العاملة، فضلا عن أنه يستهدف تلك المؤهلة وذات المستوى التعليمي العالي، مما يؤدي إلى حدوث فجوة تتجسد في قوة نشطة غير مستوعبة في صورة بطالة نظرا لعدم التجانس بين هيكل البطالة وبنيتها تبعا لمعطيات السن الجنس (نلغت نسبة البطالة لدى الإناث 20,45 % من القوى العاملة و9,61 % سنة 2020 (ILO, 2020)، الفضاء المكاني، والمؤهل التعليمي، وقوة الاستيعاب لدى القطاعات المكونة لهيكل الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يجعل تحويل أثر النمو على البطالة لاستيعابها والحد منها ضعيف نسبيا.

1.1. اختبار التكامل المشترك (المتزامن):

يمكن فيما يلي اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال اختبار فرضية التكامل المشترك.

أ. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: سيتم إستخدام إختبار ديكي فولر الموسع ADF) Augmented Dickey-Fuller test statistic) لتحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة، ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة إستقراريتها تبعا لما توضحه الجداول الموالية:

الجدول رقم 01: "نتائج اختبار استقرارية للسلسلة الزمنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي باستخدام ADF"

	مستوى الدلالة		
	%1	%5	%10
بالقاطعIntercept	3.61045-	2.93898-	2.60793-
	t-Statistic =-5.115479 Prob*= 0.0001		
قاطع ومتجهTntercept and Trned	4.21186-	4.21186-	4.21186-
	t-Statistic = -4.906676 Prob*= 0.0016		
دون قاطع ودون متجه None	2.62896-	2.62896-	2.62896-
	t-Statistic =-1.655085 Prob*= 0.0919		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج

يتضح من خلال نتائج إختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الجدولية أو الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% (رفض فرضية العدم) وهو ما يفيد بعدم وجود جذور وحدوية ومنه إستقرار السلسة الزمنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي عند المستوى، وهو ما تأكد من خلال اختبار DF-GLS أي انه لا توجد حركة عشوائية انجرافية، ولا توجد أنماط غير قابلة للتنبؤ.

جدول رقم:02: "نتائج إختبار إستقرارية للسلسلة الزمنية المتعلقة بالبطالة بإستخدام ADF"

اختبار جذر الوحدة لمعدل البطالة	المستوى			الفرق الأول		
	مستوى الدلالة					
	%1	%5	%10	%1	%5	%10
بالقاطع Intercept	3.62102-	2.94342-	2.610263-	3.615588-	2.941145-	2.609066-
	t-Statistic =-1.449247 Prob*= 0.5477			t-Statistic =4.515226- Prob*= 0.0009		
قاطع ومتجه Trned and Tntercept	4.22681-	3.53660-	3.200320-	4.219126-	3.533083-	3.198312-
	t-Statistic = -2.144496 Prob*= 0.5051			t-Statistic =-4.665044 Prob*=0,0032		
دون قاطع ودون متجه None	2.62896-	1.95011-	1.611339-	2.627238-	1.949856-	1.611469-
	t-Statistic =-0.612276 Prob*= 0.4453			t-Statistic = -4.565915 Prob*= 0.0000		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews9

يتضح من خلال نتائج إختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية أو الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% (قبول فرضية العدم) وهو ما يفيد بوجود جذور وحدوية ومنه عدم إستقرار السلسة الزمنية المتعلقة بالبطالة عند المستوى، وبعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة واعتبار الفروق الأولى للمتغير المدروس هي سلسلة زمنية مستقرة.

من خلال نتائج الجدولين رقم 01 و 02 تبين أن المتغيرين (معدل البطالة، والنمو الاقتصادي) من درجتي تكامل مختلفة، حيث أن معدل النمو عبارة عن سلسلة مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0) ومعدل البطالة سلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(1) .وبالتالي يعتبر اختبار الحدود (ARDL Bounds Test) هو الاختبار الأنسب لهذين المتغيرين .

الجدول رقم:03: نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) (ARDL Bounds Test)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.618235	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F-statistic (3.618235) أقل من Critical Value Bounds لأعلى حد (I1 Bound) والتي قدرت على التوالي ب: 4.78 و5.73 عند مستوى معنوية 10% و 5% و التالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة و معدل النمو الاقتصادي عند مستويات المعنوية المشار إليها، ولا يمكن الانتقال إلى منهجية تصحيح الخطأ، أي لا توجد علاقة توازنية بين المتغيرين في الأجل الطويل، وعليه فإن هذه النتيجة تدحض الفرض القائل بتحقق علاقة "أوكن" في الاقتصاد الجزائري، ومن ثم فإن النمو الاقتصادي المحقق في ظل الهيكلي الاقتصادي للجزائر لا يساهم في خلق الوظائف ومناصب الشغل الكفيلة بإستعاب توسع دائرة القوى العاملة أو الفئة النشطة أي الباحثة عن مناصب عمل.

1.2. اختبار السببية: غرانجر (Granger causality test) و (Toda & Yamamoto)

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة، أو علاقة تبادلية بين متغيرين، ولابد من الإشارة إلى أن هذا الاختبار متعلق بالأجل القصير . انطلاقا من النتائج السابقة، والتي تقر بعدم وجو علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل على مدى الفترة 1980 – 2019 بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر، إلا أن هذا لا يعني إنكار العلاقة الارتباطية بينهما بيد أنها علاقة ضعيفة الأمر الذي أدى إلى الاستعانة باختبار سببية غرانجر، حيث يتم من خلال اختبار السببية ل غرانجر تحديد التأثير من خلال العلاقات السببية، وقد كانت نتائج الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة على النحو التالي:

أ. تحديد فترات الإبطاء اللائمة (المثلى) ونتائج اختبار جرانجر: تم اعتماد فترة إبطاء واحدة، تبعا لمعيار Criterion–Schwartz نظرا لأنه ملائم في اختبار العينات الصغير أقل من 80 مشاهدة، و فق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم:04: فترة الإبطاء المثلى

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
11.28055	11.33875	11.24987	263.5254	NA	-194.872	0
8.496373*	8.670963*	8.404332*	15.32402*	98.37158*	-141.075	1
8.695325	8.986309	8.541923	17.63887	2.729405	-139.483	2
8.893921	9.301297	8.679158	20.37552	2.557427	-137.885	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews9

الجدول رقم: 05: نتائج اختبار غرانجر

فرضية العدم	إحصائية فيشرF-Statistic	احتمالية فيشر Prob
البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي تبعا لاختبار السببية لجرانجر	0.26919	0.6071
النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة تبعا لاختبار السببية لجرانجر	3.19747	0.0822

Lags: 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

تظهر نتائج اختبار السببية ل غرانجر أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي والبطالة حيث أن احتمال فيشر المحسوب والذي يساوي 0.6071 أكبر من 0,05 وعليه قبول الفرضية العدم القائلة بأن البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي، كما تبين نتائج الجدول أن احتمالية فيشر تساوي 0.0822 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول الفرضية العدم التي تنص على أن النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة لاختبار غرانجر.

ب. اختبار Toda & Yamamoto: كما يمكن اللجوء الى إختبار السببية في الأجل الطويل من خلال طريقة (Toda & Yamamoto1995) عبر اختبار VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Testsلتحديد ان كان هناك علاقة تأثير للمتغير المستقل (النمو الإقتصادي) على المتغير التابع (البطالة) في المدى الطويل، ويمكن إستعراض نتائج الإختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم:06: نتائج اختبار Toda & Yamamoto(البطالة متغير تابع)

المتغير التابع	البطالة
المتغير المستقل (المتغير المسبب)	النمو الإقتصادي
إحتمال السببية	0,05 < 0.1560

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

تبعا لمخرجات الاختبار فإن احتمال السببية يساوي 0.1560 وهو أكبر 0,05 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم تأثير المتغير المسبب المتمثل في النمو الاقتصادي على المتغير التابع المتمثل في البطالة في المدى الطويل.

الجدول رقم 07: نتائج اختبار Toda & Yamamoto (النمو الاقتصادي تابع)

المتغير التابع	النمو الاقتصادي
المتغير المستقل (المتغير المسبب)	البطالة
إحتمال السببية	0,05 < 0.3363

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

تبعا لمخرجات الاختبار فإن احتمال السببية يساوي 0.3363 وهو أكبر 0,05، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم تأثير المتغير المسبب المتمثل في النمو الاقتصادي على المتغير التابع المتمثل في البطالة في المدى الطويل.

أظهرت النتائج بصفة عامة أن علاقة "أوكن" لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري، وهو ما يفتح المجال لبعث تساؤلات عميقة حول مدى فعالية السياسات التي تستهدف تخفيض معدل البطالة في الجزائر، ومدى نجاعتها على المديين القصير(بسبب اعتماد سياسات ظرفية لمعالجة مشكلة هيكلية مثل اعتماد عقود ما قبل التشغيل والتي تستهدف مناصب إدارية جلها غير خلاق للقيمة المضافة) حيث تم الاعتماد على سياسات مالية توسعية، من خلال التوسع في الإنفاق العام انطلاقا من سنة 2000 بيد أنه لم يتم تحقيق تراجع هام في معدل البطالة يحاكي الأهداف المرصودة في المخططات التنموية إلى غاية سنة 2000. حيث بقى أثر السياسة المالية التوسعية محصور ضمن البطالة الدورية التي تمثل جزء بسيط ضمن بنية البطالة في الجزائر لصالح البطالة الهيكلية تبعا لما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: 04: البطالة هيكلية والدورية

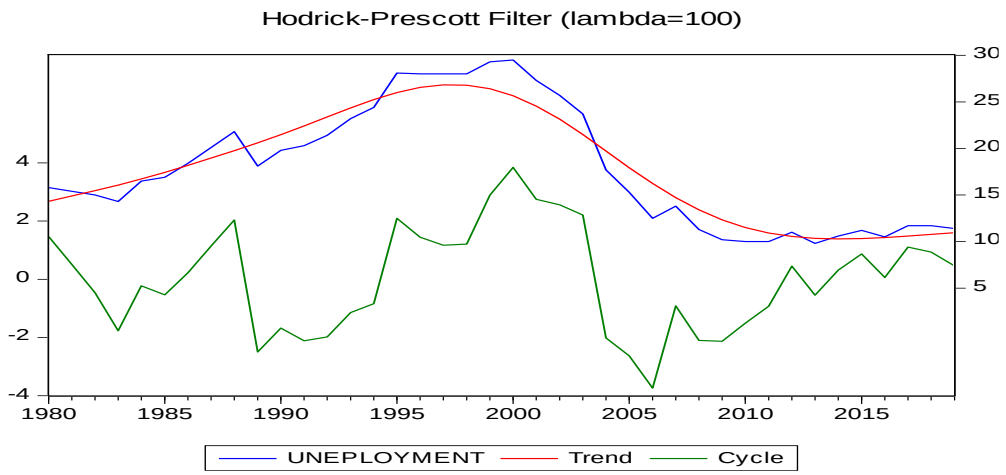

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يفسر عدم تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر بطبيعة الاقتصاد الريعي القائم على القطاع الواحد (على الرغم من تبني سياسة مالية توسعية بهدف تنشيط محركات النمو بغية إعادة الهيكلة وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، إلا أنه ومنذ سنة 2000 لم تنجح مخططات التنمية في رفع معدلات النمو في القطاع غير النفطي بسبب تراجع وانخفاض التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تراوحت قيمة مؤشر هيرشمان – هيرفندال لمؤشر لتنويع الإقتصادي المركب بين 0,40 – 0,50 للفترة 2000-2014 بما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي على مدى فترة 14 سنة) (براجي صباح، 2018 ، ص: 482)والذي يعتمد على عوائد النفط بصورة سرمدية وتبعا لمرشح هودريك بروكست Hodrick-Prescott Filter ، فإن معدلات البطالة في الجزائر مرتبطة ارتباطا تماما بالهيكل الاقتصادي الريعي، ومن خصائص الاقتصاديات الريعية ضعف حلقة الإنتاج التي تمثل المتغير الوسيط لقيام العلاقة بين تطور معدلات النمو (الأثر التفاضلي عبر الزمن لخلق القيمة، والتوسع في الطلب على العمل) وتراجع معدلات البطالة.

كما أن هناك عوامل أخرى أدت إلى إضعاف العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة هي البنية السكانية حيث بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2019 ب 43 مليون نسمة، فيما تمثل الفئة العمرية بين 15 – 65 سنة حوالي 65,25 % من إجمالي السكان (World Bank ، 2019).

كذلك عدم التوازن الجهوي في التنمية بين مختلف المناطق، وكذلك بين الريف والمدينة، بالإضافة إلى عدم التوافق، والانسجام بين طبيعة المخرجات من الجامعات والمعاهد وتوجهات الطلب في سوق العمل، أضف إلى ذلك طبيعة الاقتصاد السياسي القائم، وعملية التوسع في الإنفاق (النفقات الاستهلاكية والاجتماعية على حساب الإنفاق الاستثماري) وتفشي الفساد وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وتوسع دائر الاقتصادي غير الرسمي والأهم من ذلك ضعف الجاذبية للاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة:

إن التحكم في مشكلة البطالة يستدعي التشخيص الدقيق لمسبباتها والعلاقة المتبادلة فيما يتعلق بالتغذية العكسية بينها، وبين البنيان الاقتصادي القائم، من أجل تقديم حلول واقعية قادرة فعلا على معالجتها، فعلي الرغم من أنها مشكلة تأخذ سمة العالمية تصيب مختلف الاقتصاديات، حتى تلك المرتفعة الدخل، إلا أنها لا تخضع لوصفة جاهزة أو وصفة واحدة، ولكن لابد أن تحاكي التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ... لكل دولة. كما أن مواجهة أزمة البطالة لابد أن ترتكز على سياسة اجتماعية مرتكزة على ثلاث محاور التنمية البشرية العدالة، والإنصاف ومواجهة الفقر .

على الرغم من الأهمية التي يتمتع بها قانون" أوكن" في تفسير العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي بغية تصميم السياسات الكفيلة بتعميق العلقة السلبية بينها، من خلال بعث النمو القادر على خلق وظائف مستدامة تساير تطور وتوسع القوى العاملة، إلا أن هذا القانون لم ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

حيث أن هذه الدراسة التي غطت الفترة 1980 – 2019 توصلت عبر تحليل المعطيات واعتماد جملة من الاختبارات القياسية إلى أن كل من البطالة والنمو الاقتصادية يتحركان بوتيرة متذبذبة وحركة عشوائية، بما يعكس ضعف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري بسبب الارتهان الكبير لقطاع النفط، والتأثر بالحركة العشوائية لأسعار النفط. من جهة أخرى، فإن هناك غياب للعلاقة العكسية (السالبة) بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر حيث يتحركان في نفس الاتجاه تقريبا، وحتى في حالات تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا، فإن الاستجابة بتراجع معدلات البطالة جد ضئيلة، ومرد ذلك طبيعة الوظائف، ومناصب الشغل المستحدثة، حيث أنها موجهة لقطاعات غير إنتاجية عادة، وهو ما يؤدي إلى إضعاف سلسلة القيمة وعدم الاستفادة من الموارد بصورة تمكن من الوصول إلى التشغيل الكامل، كذلك من الأسباب الرئيسية لضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر هو توسع القطاع غير الرسمي ووجود قوى عاملة خارج التيار الرسمي تصل إلى أكثر من 45 %.

وقد تم التأكيد على عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، يمكن تفسيرها بخصائص الاقتصادي الريعي، وخاصة هشاشة الجهاز الإنتاجي. وبناءا على ما تقدم فإن معالجة مشكلة البطالة، لابد أن تكون على أساس أنها مشكلة هيكلية لا يمكن معالجتها بواسطة سياسات ظرفية قائمة على التوسع في الإنفاق المدفوع بانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، بل لابد من بعث التحول الهيكلي نمو تنويع الاقتصاد الجزائري لتحقيق معدلات نمو قادرة على بعث وظائف مستدامة، وخلق علاقة تغذية عكسية بين النمو وخلق الوظائف

قائمة المراجع:

- الإسكوا. (2016). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بطالة الشابات في المنطقة العربية:أسباب وحلول. بيروت – لبنان: الأمم المتحدة.
- إياد عبد الفتاح النسور. (2013). أساسيات الاقتصاد الكلي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان – الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- براجي صباح. (2018)، دور إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية نحو اعادة هيكلة الاقتصاد في ظل ضوابط الاستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000-2014،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف- الجزائر.
- خالد محمد الزواوى. (2004). البطالة في الوطن العربي : " المشكلة و الحل". القاهرة- جمهورية مصر العربية: مجموعة النيل العربية.
- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس. (2013). مبادئ الاقتصاد الكلي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان- الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عجيمة عبد العزيز وآخرون. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. القاهرة - مصر: الدار الجامعية.
- مايكل إيدجمان. (1999). الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة. (محمد إبراهيم منصور، المترجمون) الرياض- المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيدة. (2004). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان-الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- محب خلة توفيق. (2014). المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية – مصر: دار الفكر الجامعي.
- محمود عبد الرزاق. (2010). اقتصاديات السكان و الموارد البشرية (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية- مصر: الدار الجامعية.

- محمود يونس، أحمد محمد أحمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. الإسكندرية – مصر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- ميشيل تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية . (تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، المترجمون) الرياض- السعودية: دار المريخ للنشر.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2014). الأمن الاقتصادي، معوقاته: آليات تحقيقه: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية- مصر: دار الفكر الجامعي.
- Makutubu André Balibwanabo. (2006). Verification empirique de la loi d'Oku : le cas de la RD Congo entre 1960-2000 https://www.memoireonline.com/ 07/08/1441/m_verification-empirique-loi-d-okun-rdc-1960-20002.html#toc5 (27 2020 ,11)
- FMI. (2020). Fund Monetary International . Retrieved 10 29, 2020, from growth GDP Real : Annual percent change https://www.imf.org/external/datamapper/ngdp_rpch@weo/dza
- Muller. J et autres. (2004). Manuel et applications : Économie (éd. 4 eme édition). Paris: Dunod.
- Okun, A.M. (1962). Potential GNP: Its Measurement and Significance, Proceedings of the Business and Economic Statistics .
- PNUD. (2020). Programme des Nations Unies pour le Développement. Consulté le 10 30, 2020 , sur A propos de l'Algérie:
- www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/countryinfo
- World bank. (2020). Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) - Algeria . (23/10/ 2020) https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?locations=DZ&name_desc=true
- World Bank . (2019). World Bank staff estimates based on age/sex distributions of United Nations Population Division's World Population Prospects: 2019 Revision(11 12 . 2020)
- https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO.ZS?view=chart&locations=DZ
- Zaleha Mohd Noor, Norashidah Mohamed Nor , Judhiana Abdul Ghani. (2007). The Relationship between Output and Unemployment in Malaysia: Does Okun's Law exist? International Journal of Economics and Management1 (3).
- FMI. (April 2019). International Monetary Fund , Statistical Appendix .
- ILO. (2020., June 21). International Labour Organization, Ilostat database. Retrieved from https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/lang--en/index.htm